

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل كتيب: النفط والتنمية والحاجة لإصلاح

النفط: وداعا ومعذرة

الدكتور على خليفه الكواري

"النفط والتنمية والحاجة للإصلاح" في أقطار مجلس التعاون كتيب أول من كتيبين، ثانيها يحمل عنوان "الديمقراطية طوق نجاة" للمجتمعات والدول العربية، أقدمهما كقراءات مختارة تتضمن أوراق وبحوث ومستخلصات من كتيبي، رأيت أن اعيد نشرها في هذه المرحلة الحرجة التي تمر بها الدول المعتمدة على ريع صادرات النفط خاصة، وكافة الدول العربية بشكل عام. وذلك ليكونا مؤشرا لاهتمامات جيلي بالنفط والتنمية والديمقراطية وتذكيرا بكتاباتي في أكثر المجالات التي استحوذت على اهتمامي وشكلت مرتكز جهدي المتواضع بصحبة زميلات وزملاء كرام، لتعزيز المساعي الخيرة عبر منتدى التنمية في دول الخليج العربية منذ عام 1980، وضمن مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية الذي أتخذ من أكسفورد مقرا له، منذ عام 1991.

يقدم كتيب "النفط والتنمية والحاجة للإصلاح" هذا، في القسم الأول منه بعض هموم **النفط** في المنطقة ويشير إلى المفارقة بين إمكانيات النفط وعائداته التنموية التي بدد مع الاسف الكثير منها وهدر، وبين الواقع الذي تم التعامل به مع النفط وعائداته في دول المنطقة. وفي القسم الثاني منه يتم تناول بعض قضايا **التنمية المستدامة** التي تم تجاهلها رسميا لصالح نمط "التنمية النفطية" غير المستدامة، المعتمدة على تدفق ريع النفط، المصدر الناضب الذي يهدد التقدم العلمي والتطور التقني ريعه بل مصيره.

ويختتم هذا الكتيب في القسم الثالث منه بتأكيد **الحاجة الماسة للإصلاح** في أقطار مجلس التعاون خاصة، الذي تأخر كثيرا حتى أصبحت عملية الإصلاح الجذري العاجل مسألة مؤجلة بل متجاهلة مسكوت عنها، محفوفة بمخاطر فقدان الامل في الإصلاح الجذري أو تعذره بحجة عدم القدرة على تمويل التنمية وفوات الأوان لقرب بلوغ "الطلب على النفط ذروته" ومن ثم تراجع الطلب العالمي على النفط وتراجع أسعاره وعائداته في غضون عقدين من الزمن.

هذا إضافة إلى تحديات الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي افرزها نمط تخصيص عائدات النفط المبذر، وغير العادل بين المواطنين في عصر النفط من ناحية، وبين الأجيال المتعاقبة من ناحية أخرى. هذا في وقت تفاقمت فيه أوجه الخلل المزمنة في المنطقة المتمثلة في:

أولاً: الخلل الإنتاجي-الاقتصادي نتيجة الاعتماد المطلق على ريع النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي إيرادات ميزان المدفوعات والميزانية العامة التي تعتمد عليها بشكل مباشر وغير مباشر الحركة والنشاط في القطاع العام والخاص. هذا في وقت بدأ فيه تراجع الطلب على النفط وبالتالي تراجع أسعاره. وذلك بدل الاعتماد على ارتفاع إنتاجية الفرد أو العامل واستيعاب وتوطين التقدم العلمي والتطور التكنولوجي، إضافة لتعزيز المشاركة الوطنية الفعالة في كل مجال وكل قطاع من قطاعات الإنتاج.

وفي تقديري ان اتجاه تراجع الطلب على النفط قد بدأ مبكر، ربما منذ عام 1980 نتيجة تحقيق وكالة الطاقة الدولية أهداف إستراتيجيتها الشاملة التي بدأ العمل بها منذ عام 1975، وأدت إلى انهيار اسعار النفط عام 1986/1985 من حوالي 30 دولار للبرميل في بداية عام 1980 إلى حوالي عشرة دولارات للبرميل عام 1986/1985 (1)

وظلت أسعار النفط بعد ذلك الانخفاض، تراوح مكانها لأكثر من عقد من الزمن، قبل أن يعود ارتفاعها وتشهد أسعار النفط طفرات قصيرة وتقلبات ربما تكون بعضها غير بريئة، في انتظار الضربة القاضية. وذلك عندما ينضب النفط أو يدركه التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في صناعة النفط العالمية، فتتراكم احتياجاته وتنخفض تكلفة انتاجه وتراجع أسعاره ويتآكل ريع النفط تدريجياً.

ثانياً: الخلل السكاني الذي أدى في دول المنطقة إلى تراجع غير مسبوق عالمياً في نسب المواطنين في كل من إجمالي عدد السكان ونسبة مساهمتهم في قوة العمل وتراجع دورهم باعتبارهم التيار الرئيسي في المجتمع.

ثالثاً: الخلل السياسي الذي أجتهد في توصيف انعكاساته على كل من السلطة والمجتمع في المنطقة، الصديق والزميل في منتدى التنمية وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الامارات العربية الدكتور محمد عبيد غباش، بإفراز "سلطة أكثر من مطلقة ومجتمع أقل من عاجز" (2)

رابعاً: الخلل الأمني المتفاقم نتيجة الانكشاف الأمني والاعتماد على الدول الحامية في الدفاع العسكري عن دول المنطقة والانصياع لمتطلبات الاعتماد على الغير ودفع ثمنه من استقلال الإرادة الوطنية وتآكلها.

ومن المفارقات ان عودتي إلى اهتماماتي الرئيسية بعد فترة من انقطاع دام بضع سنوات انصرفت خلالها إلى حد ما، عن صلب اهتماماتي "النفط والتنمية والحاجة للإصلاح" و"الديمقراطية باعتبارها طوق نجاة" للمجتمعات العربية المنقسمة على نفسها،

قد جاءت في وقت وصلت فيه الدول العربية إلى أسوأ أحوالها في الوقت الراهن عام 2020 وأن المعطيات الراهنة تشير مع الأسف، إلى الأسوأ في وقت لا يرى فيه المواطن العربي الوعي القلق والغيور على المستقبل، نور في آخر النفق، كما يقال.

فجدير بالذكر أنني منذ عام 2014 بعد تعثر معظم التحركات العفوية من أجل الديمقراطية في البلاد العربية وتحول أغلبها إلى حروب أهلية بالوكالة مدمرة للنسيج الوطني لكل قطر عربي انزلق إليها، حرب مادية وفكرية شرسة بين أطراف تشجعها قوى خارجية وداخلية هي أبعد ما تكون عن السعي للديمقراطية في الدول العربية. الامر الذي دعاني حينها أن اعتبر ما يحصل على الساحة العربية بشكل عام فتنة تصيب شرورها المظلومين والضعفاء خاصة، لا يقبل الرأي العام الذي احتك به والمنقسم على نفسه من الانسان المستقل رأي مختلف عن آراء محاور الفتنة. فقررت أن أناء بنفسي وأتوقف مؤقتا عن الكتابة والمشاركة في الندوات والمؤتمرات حول الاحداث الجارية ومن ضمنها اهتماماتي الرئيسية، حتى يعود الصواب إلى أهل المنطقة، وانصرفت منذ عام 2014 لكتابة ذكرياتي (العوسج) وأصدرت منها جزئين قبل أن أتوقف مؤقتا عن كتابتها والتفرغ لإعداد هذه الكتيبات التي سبق لي التفكير في إصدارها: حول النفط والتنمية والإصلاح في أقطار مجلس التعاون خاصة وحول الديمقراطية باعتبارها طوق نجاة للمجتمعات والدول العربية.

قرب "ذروة الطلب على النفط"

وعند عودتي لمتابعة موضوعات النفط والتنمية والحاجة للإصلاح، فوجئت بان أدبيات النفط تؤكد على قرب "ذروة الطلب على النفط" نتيجة التقدم العلمي والتطور التقني الذي أدى إلى إنتاج النفط والغاز من حقول جديدة ومن مصادر ومناطق لم تكن منتجة اقتصاديا له وغير معتادة سابقا، لتنافس صادرات النفط التقليدي في اسواقه المعتادة. وكذلك كان تعاضم تأثير التطور التكنولوجي في تخفيض معدل استهلاك الطاقة بالنسبة لوحدة الناتج المحلي بشكل عام، كما شجع على إنتاج مصادر جديدة ومتجددة للطاقة أصبحت منافس شرس ومحظي، من قبل دول مستهلكة للنفط والغاز الطبيعي أيضا في مجالات استخداماته التاريخية، حتى فقد النفط سوق إنتاج الطاقة الكهربائية وينتظر أن يفقد النفط تدريجيا معظم

سوق النقل البري بسبب إنتاج السيارات الكهربائية التي ينتظر لها أن تهيمن على قطاع النقل البري في الدول المتقدمة خاصة، اعتباراً من عام 2030 بعد عقد من الزمن أو غمضة عين.

وينتظر حينها أن يفوق المعروض العالمي من النفط الطلب عليه وتتحوّل بالتالي ندرة النفط في الماضي القريب إلى وفرة متزايدة، يتنافس ضمن معطياتها بل ضغوطها مصدري النفط والغاز الطبيعي في عرض نفطهم والغاز الطبيعي -الذي ترتبط أسعاره في التعاقدات طويلة المدى بسعر النفط - ليواجهها بسعر تنافسي في سوق مشتريين يتسابق فيها منتجي النفط والغاز أيضاً، الجدد مع القدماء على بيعهما طالما كان سعرهما يغطي التكلفة الحدية للإنتاج متضمنة الحد الأدنى من العائد للمنظم، مثلما هو الحال مع سائر السلع في العالم. وهذا سوف يعني تأكل تدريجي لربع النفط الذي كان على سبيل المثال، يشكل حوالي 90% من سعر صادرات النفط في نهاية عام 2019 بالنسبة لدول الخليج العربي التي يعتمد الناتج المحلي الاجمالي فيها وإيرادات المالية العامة وميزان المدفوعات وكافة النشاطات العامة والخاصة على تدفق ربع النفط وحجمه.

وأول بحث لفت نظري إلى قرب انحسار الطلب على النفط تدريجياً، أطلعت عليه في يناير/كانون ثاني 2020 من خلال ورقة عربية سباقية، ومهنية معلمة عرضها عن بعد في لقاء عقده مركز سياسات التنمية في الكويت، الزميل والعضو النشط في منتدى التنمية الدكتور ماجد المنيف المستشار السابق في وزارة النفط في المملكة العربية واستاذ الاقتصاد بجامعة الملك سعود في الرياض، بعنوان "بين استدامة النفط وديمومة الاعتماد عليه" (3).

كما أطلعت في نفس الوقت على تقرير تحذيري اصدره في مطلع عام 2020 صندوق النقد الدولي بعنوان:

IMF, The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region (4)

وحصلت على ترجمة عربية له قام بها مشكورا " مركز البيان للدراسات والتخطيط، في العراق (5). وتُجمع كل من ورقة الخبير والمستشار في اقتصاديات النفط الدكتور ماجد المنيف وتقرير صندوق النقد الدولي على اقتراب عصر "النفط من ذروة الطلب عليه"، ومن ثم بداية تراجع الطلب العالمي تدريجياً على النفط والغاز أيضاً بشكل أبطء، بسبب التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة وبروز تطورات في قطاع النقل بإنتاج السيارات الكهربائية والهجينة وانعكاسات التقدم العلمي والتطور التكنولوجي. ويشير الدكتور ماجد في ورقته (صفحة 27) بأن دول الخليج العربية تحتاج إلى " إعادة هيكلة الاقتصاد والمالية

العامة وقطاع الطاقة في تلك الدول ودور الحكومات في الاقتصاد، ويستوجب بالتالي مراجعة نموذج التنمية الذي سارت عليه منذ اكتشاف وإنتاج النفط". وسبق ان دع الدكتور ماجد في ورقته (ص 27 ايضا) وقبل الوصول لاستنتاجاتها إلى "اعادة النظر في العقد الاجتماعي في العديد من تلك الدول لأن نموذج التنمية السابق أنتج عقدا اجتماعيا يشوبه تشويه من نواح عدة".

ويؤكد أيضا تقرير صندوق النقد الدولي (4) الشامل، في ختامه (ص33)، في باب الخلاصة والاستنتاج "أنه على الدول المصدرة للنفط الاستعداد لمستقبل ما بعد النفط عاجلا وليس أجلا. فمع التحسينات المستمرة في التقنيات الموفرة للطاقة واعتماد مصادر الطاقة المتجددة، والاستجابة القوية للسياسات العامة لتغير المناخ، من المتوقع أن يقل الطلب العالمي على النفط وأن يبدأ بالانخفاض خلال العقدين المقبلين". ويضيف التقرير " إذا تحققت هذه التوقعات، سيعاد تشكيل المشهد الاقتصادي للعديد من الدول المصدرة للنفط، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي".

وقد حرصت هذان المرجعان وأعاداني إلى ما كنت وأخريين على الدوام نحذر منه الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي والمعتمدة بشكل مطلق على تدفق مستوى عال من عائداتها منهما. وأولها دول مجلس التعاون التي كنت مع زملاء كرام منذ عام 1983 ندعوها إلى الإسراع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد على عائدات النفط. (أنظر: الورقة رقم 2-2 في هذا الكتيب "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في أقطار مجلس التعاون". وأيضا كتابي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام 1985 بنفس العنوان). وذلك قبل أن ينضب النفط أو يسبق نضوبه تقدم علمي وتطور تكنولوجي في العالم يؤديان إلى وفرة المعروض منه نتيجة ارتفاع احتياطياته المؤكدة في العالم في وقت تتصاعد فيه منافسة مصادر الطاقة المتجددة له في أسواقه التقليدية...من ناحية. ومن ناحية أخرى... تراجع أسعار النفط والغاز الطبيعي بسبب المنافسة الشرسة بين منتجه الكثرة للحصول على حصة في سوق النفط المتخمة، سوق المشترين.

ولعل ما حصل في مطلع عام 2020 من منافسة شرسة بين روسيا الاتحادية والمملكة العربية على احتفاظ كل منهما بحصته في سوق النفط، وأدى إلى هبوط أسعار النفط لبضع شهور من أكثر من ستين دولار للبرميل إلى أقل من عشرين دولار للبرميل، لا يعدو أن يكون بروفة محدودة لما هو منتظر من منافسة شرسة بين المنتجين عندما يصل "الطلب على النفط ذروته" ويتراجع بعد ذلك الطلب العالمي على النفط، والغاز أيضا بحكم تعاضم احتياطياته المؤكدة وانتشارها في العالم وانخفاض تكاليف إنتاجه بفضل التقدم التكنولوجي وكثرة الدول التي اكتشف الغاز الطبيعي والنفط في مياها الإقليمية في البحر

الأبيض المتوسط على سبيل المثال، ومن حقها أن تكون فرحة به إذ بدأ بعضها يعتبر نفسه دول نفطية ويعد شعبه بالرفاهية والازدهار.

وعندما عدت إلى متابعة اوضاع النفط من جديد وجدت أن التوقعات تشير إلى أن مظاهر نهاية عصر النفط كما عرفناه قد أوشكت على الافول وأصبحت بادية للمختصين في المدى المنظور وليس المستقبل البعيد، قابلة للتوقع العلمي الرصين، تستقطب اهتمام الدراسات الاقتصادية المستقبلية في مجال الطاقة ومستقبل النفط ومصير اقتصاد الدول المصدرة للنفط، لاسيما المعتمدة على تدفق ريعه لمواجهة تمويل مصروفاتها العامة المتضخمة واستيراد جل احتياجاتها من الخارج. وقد بدأ بعض المختصين يحددون قرب وصول "النفط إلى ذروة الطلب عليه" حوالي عام 2034 واخرين يتوقعون ذلك حوالي عام 2040 وغيرهم يتوقعونه بعد عقد من الزمن. وذلك بعد أن تراجعت أهمية النفط في ميزان الطاقة في العالم تدريجيا في وقت يتكاثر منتجيه وتتعاظم احتياطات النفط والغاز الطبيعي الموكدة وتتكدس، بفضل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.

ويحسن بي ان أذكر هنا، بأن تاريخ وسنة بداية وصول "النفط إلى ذروة الطلب عليه" مسألة تقديرية يبتعد تاريخ بلوغها عند البعض ويقرب عند آخرين، وربما لن نعرف ذلك التاريخ بشكل اكيد، الا عندما نصل اليه ويقف نمو الطلب على النفط لبضع سنوات متتابعة. ولكن المختصين في ضوء المعطيات الراهنة متفقين في الوقت الحاضر على قرب وصول العالم إلى "ذروة الطلب على النفط" خلال عقود قليلة وليس بعد عقود عديدة.

وكذلك يحسن بي أيضا ان أشير إلى أمكانية حدوث طفرات قصيرة في أسعار النفط قبل بلوغ "الطلب على النفط ذروته" وبعد ذلك، إذا هبت دولة أو دول مؤثرة عالميا للدفاع عن استثماراتها في قطاعات النفط والغاز التي قد يهدد انخفاض الاسعار مستقبل صادراتها. ولكن فترة مثل هذه الطفرات يرجح أن تكون قصيرة واستثنائية طالما كانت هناك طاقة انتاجية معطلة لإنتاج النفط بسبب انخفاض اسعاره.

وجدير بالذكر أنه عندما يتأكد تراجع الطلب على النفط وتخفض أسعاره تحت ضغط منافسة شرسة بين منتجيه للاحتفاظ بحصتهم في السوق، سوف تخرج تباعا من سوق النفط حقول حديدية مرتفعة تكلفة الانتاج نسبيا وهي الحقول التي لن يغطي سعر النفط الجاري والمتوقع في المدى المتوسط تكلفة إنتاجها الحديدية. كما أن ريع صادرات النفط من الحقول منخفضة تكلفة الإنتاج سوف يتأكل ريعها تدريجيا لتصل

الكثير من تلك الحقول إلى مجرد القدرة على تغطية تكاليف الإنتاج إلى حين، منتظرة دورها في الخروج من السوق تحت ضغط الخسائر المتوقعة عندما يقل سعر النفط عن التكاليف الحدية للإنتاج.

وقد يقول قائل من أجل المجادلة، بأن الدول العربية عامة وخاصة معظم دول الخليج العربية ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة نسبيا في الوقت الحاضر لن تتأثر صادراتها من النفط وربما حصتها في السوق أيضا، لأن سعر النفط المنخفض لن يتدنى بالنسبة لمعظم حقولها إلى حد العجز عن تغطية تكاليف إنتاج صادرات النفط فيها إلا بعد أن يخرج من السوق معظم منتجي النفط في المناطق الأخرى إن لم يكن كلهم. وإذا لم تخونني الذاكرة فأنتني اذكر بان تكاليف برميل النفط في المنطقة لمعظم الحقول حتى عام 1970 كانت تقل عن نصف دولار للبرميل وتتدنى في حقل المملكة العربية الرئيسي (حقل غوار) وحقل برقان في الكويت إلى أقل من 10 سنتات للبرميل. ومتوسط تكلفة الإنتاج في الوقت الراهن في أقطار مجلس التعاون بالرغم من تضخمها كما تضخم كل شيء في المنطقة بشكل سرطاني منذ عام 1975، مازالت هي الأقل في العالم وتقدر بين 4 دولارات للبرميل في الكويت إلى 8 دولارات للبرميل في البحرين في عام 2014. ولذلك فقدرة دول المنطقة على المنافسة في سوق النفط عندما تتدنى اسعاره صحيح وربما يسمح ذلك لدول المنطقة باستمرار قدرتها على تصدير النفط لبيع عقود بعد أن يصل "النفط إلى ذروة الطلب عليه".

ولكن الأكد أيضا أن دول الخليج العربية لن تستطيع بسبب المنافسة الشرسة المنتظرة بين منتجي النفط والغاز الطبيعي أن تحتفظ بحصتها في السوق أو ما يقاربها ولا على سعر عال نسبيا لصادرات النفط منها، يناهز مستوى الأسعار النقدية على الأقل، التي سادت في عام 2019 والتي تغطي بالكاد خط الميزانية العامة الراهنة في اغلب دول المنطقة بصعوبة. وسوف تضطر اقطار مجلس التعاون عاجلا أو أجلا إلى تخفيض أسعار صادراتها تدريجيا عند مستوى أقل من خط الميزانيات العامة، وفقا لسعر السوق مثلما حصل في النصف الأول من عام 2020 كما سبقت الإشارة، عندما هبطت أسعار النفط بسبب المنافسة بين روسيا الاتحادية والمملكة العربية على حصص كل منهما في السوق، في بداية جائحة كورونا وتراجع استهلاك النفط بسبب تراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام في العالم، إلى أقل من عشرين دولار للبرميل كما أذكر، ثم عادت للارتفاع تحت ضغط الدول المصدرة للنفط في الأوبك وخارجها والحاح الرئيس Trump خاصة، من أجل حماية استثمارات النفط الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى مستوى 40 دولار للبرميل بعد أن تم اتفاق بين الدول المصدرة للنفط على تخفيض صادرات النفط لمدة عام بحوالي 9 مليون برميل في اليوم.

تداعيات "ذروة الطلب على النفط" وابعادها

بادئ ذي بدء يجب التأكيد أن "ذروة الطلب على النفط" عندما تتأكد على ارض الواقع ومن ثم يبدأ تراجع الطلب العالمي على النفط تدريجاً، لن تؤدي للقضى على كافة أسواق النفط حتى في المدى البعيد. وسوف يستمر سوق النفط قائماً كما يستمر النفط مستخدماً بشكل خاص لمدة أطول في الدول المنتجة له والدول النامية التي لا تصنع السيارات الكهربائية وليست قادرة على الاستثمار في البنية الأساسية اللازمة لانتشارها وحلولها محل السيارات التي تستخدم مشتقات النفط والغاز وقوداً لها، طالما كان استخدامها اقتصادياً. وذلك مثلما هو الحال مع الفحم الحجري بعد أن وصل منذ عقود عديدة إلى ذروة الطلب عليه وتراجعت أسعاره وقلت استخداماته في العالم واقلقت الكثير من مناجمه على ما فيها من احتياطي الفحم الحجري، وبقي الفحم حاضراً في ميزان الطاقة طالما أمكن إنتاجه بتكلفة حدية يغطيها السعر المتاح للفحم في أسواقه الوطنية وإلى حد أقل في السوق العالمية.

ولذلك ينتظر أن يستمر مصدري النفط في إنتاجه للاستخدامات المحلية إلى جانب ما يتاح من أسواق خارجية وما يستجد أو ينمو من أسواق لمنتجاته. ولكن سعر صادرات النفط سوف يتدنى تدريجياً بحكم الفائض منه والمنافسة على تصديره بين المنتجين له، حتى يصل سعر تصدير كل منتج للنفط إلى مستوى تكلفته الحدية متضمنة ربح المنظم، إلى حجم الإنتاج المطلوب لتلبية الطلب العالمي المترجع على النفط في كل وقت وحين.

وسوف يتوقف الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي في المستقبل على مدى قدرة كل منهما على الاحتفاظ بما يمكن الاحتفاظ به من أسواقه التقليدية في مواجهة مصادر الطاقة الأخرى وأي أسواق من بينها أو جديدة سوف يستطيع أن ينافس فيها ويدخلها النفط أو الغاز الطبيعي أو تزيد حصتها فيها نتيجة تقدم علمي أو تطورات تكنولوجية أو اعتبارات وحوافز اقتصادية بسبب انخفاض أسعار النفط تدريجاً واستعداد منتجه لتصديره أو توفيره للاحتياجات والصناعات المحلية بأسعار يمكنها أن تتدنى إلى مستوى التكلفة الحدية للإنتاج.

ومن الأسواق التي ينتظر أن ينمو فيها الطلب على النفط والغاز الطبيعي سوق صناعة البتروكيماويات التي يتوقع نمو طلبها على النفط ومشتقات الغاز الطبيعي. وذلك في حالة انخفاض أسعار النفط والغاز بشكل مشجع، ليصل إلى حوالي 5 مليون برميل يومياً في العالم أو ما يفوق 6% من استهلاك النفط في العالم في الوقت الراهن الذي ناهز خمسة وثمانون مليون برميل يومياً في عام 2019 (6). كما ينتظر أن يستمر قطاع الطيران في الاعتماد على النفط لوقوده وربما أيضاً يكون قطاع النقل البري في دول العالم الثالث ذات البنية الأساسية غير المتطورة لاستخدام السيارات الكهربائية وبقيّة وسائل النقل غير

المستخدمة لمشتقات النفط والغاز. هذا إذا لم يتم ردع استهلاك الدول النامية بالاعتبارات أو القيود البيئية أو تصدها ضريبة الكربون عندما تفرض عالميا على الهيدروكربون.

وأكد أيضا أن تستمر دول المنطقة في سوق النفط والغاز الطبيعي لعقود من الزمن قادرة على تصدير كميات منه وفقا للسعر السائد في السوق، أدنى من السعر الذي يحتاجه المصدرون الآخرون، وذلك لتغطية احتياجاتهم المعتمدة بشكل شبه مطلق على عائدات تصدير النفط والغاز، ولن تفيدهم الأوبك وأسلوب دفاعها العقيم عن حصة أعضائها في السوق أو حماية مستوى أسعار النفط بتخفيض الإنتاج عندما تواجه أزمة أو موجة تراجع أسعار النفط في المستقبل، فلن يعود العالم معتمدا عندما يصل "الطلب على النفط إلى ذروته" على نفط أي منتج رئيسي أو مجموعة منتجين متضامين، وذلك لنمو فائض دائم في الطاقة العالمية لإنتاج النفط والغاز آن ذاك.

من هنا فإن أسعار النفط والغاز الحقيقية في المستقبل ينتظر أن تتدنى قبل الوصول إلى "ذروة الطلب على النفط" في محاولة الدول المصدرة إلى تصدير ما يمكن تصديره من النفط والغاز، ويزيد انخفاضها ويتسارع معدله بعد أن نصل إلى "ذروة الطلب على النفط" في غضون عقدين من الزمن. وسوف تلجئ الدول المعتمدة على عائدات صادرات النفط كعادتها في الماضي، إلى صناديقها السيادية الضئيلة بالنسبة لحاجاتها والهشة نسبيا، تسيل ارصدها وتسحب منها لتغطية عجز الميزانيات العامة المحرك والممول الوحيد للنشاط في القطاع العام والخاص. وسوف تلجئ الحكومات في نفس الوقت إلى الاقتراض من الخارج والداخل ما استطاعت إلى ذلك سبيلا، غير مدركة أو لا تريد أن تعترف بالأسباب الجوهرية والدائمة لتراجع أسعار النفط، مع علمها بأن تراجع اسعار النفط في زمن وصول "الطلب على النفط إلى ذروته" غير ما واجهته في الماضي، الدول المعتمدة على صادرات النفط من أزمات تلتها طفرات في أسعار النفط أخرجتها من غرفة الانعاش. هذا هو الاتجاه العام حتى وأن حصلت طفرات محدودة الزمن وارتفاع مستوى اسعار النفط لأسباب طارئة أو اتفاق بين كبار المصدرين أصحاب النفوذ، يصمد لبعض الوقت.

لذلك عندما يصل العالم إلى "ذروة الطلب على النفط" وتبدأ الدول المصدرة تقليديا للنفط والغاز أيضا، المرتبط سعره في الغالب بسعر صادرات النفط في العقود طويلة المدى، سوف تشعر بتداعيات "ذروة الطلب على النفط" وتواجه منافسة شرسة من المنتجين التقليديين والمنتجين الجدد ذوي تكلفة الإنتاج المتدنية بفضل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي. وليس أمام المصدرين للنفط والغاز بشكل عام وهم يتنافسون منافسة على التصدير تدعى Cut throat competition منافسة قطع الأعناق الا

تخفيض الأسعار أن كانت تكلفة الإنتاج الحدية لدى أي منهم تسمح بذلك أو الخروج من السوق بالنسبة لكل حقل إنتاج لا يغطي سعر تصديره التكلفة الحدية للإنتاج.

وجدير بالذكر أن تخفيض أي مصدر للنفط أو غيره من السلع أو الخدمات، لسعر تصديره أن سمحت تكلفته الحدية للإنتاج بذلك، ليس قرارا مجانيا ولا مريحا وإنما هو قرار له تبعات مختلفة حيث يتنازل مصدر السلعة عن جزء الربح أو كل الربح الذي يحققه من تصدير النفط. وهنا يبرز الفرق الجوهرى من جراء تخفيض سعر النفط بين الدولة الريعية المعتمدة بشكل مطلق على صادرات النفط والغاز وبين الدول التي تملك قاعدة اقتصادية متنوعة غير معتمدة على ريع صادرات سلعة أو خدمة واحدة.

وهذا الفرق هو ما بدأ يبرز منذ فترة في حجج الدول المعتمدة على صادرات النفط بشكل مطلق وشكواها، عندما تواجه ضغطا على أسعار صادراتها من النفط بانها محتاجة لمستوى معين من أسعار النفط حتى توازن ميزانيتها العامة التي وضعت على أساس سعر مقدر لحجم صادراتها من النفط وسعره المتوقع، وهي بالتالي لا تستطيع أن تخفض سعر نفطها بما يمس خط الميزانية كما يسمى، وكأن العالم مسئول عن موازنة ميزانيات الدولة المصدرة للنفط المعتمدة بشكل خطر على ريعه. فأن بدت تلك الحجة لها ثقل عندما كان العالم معتمدا على توفير احتياجاته من واردات النفط من مصدر رئيسي أو مجموعة من المنتجين في الماضي مثل الدول الأعضاء في الأوبك، عندما كان سوق النفط سوق بائعين، فان تلك الحجة الواهية ليس لها بعد وصول العالم إلى "ذروة الطلب على النفط"، مكانا من الاعراب كما يقول النحويون.

إشكالية تآكل ريع النفط في دولة ريعية

تعتبر الدول العربية المصدرة للنفط والدول الأعضاء في الأوبك بشكل عام دولا ريعية وعلى الأخص اقطار مجلس التعاون، فأنها دول ريعية بامتياز تعتمد بشكل شبه مطلق على ريع صادرات النفط، حيث يشكل ريع صادرات النفط والغاز فيها نسبة طاغية ربما تتراوح بين 60-90% من مكونات كل من الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات ميزان المدفوعات والميزانية العامة المحرك الرئيسي للنشاط في القطاع العام والخاص ومصدر التمويل المباشر وغير المباشر لفرص العمل ومجالات الدعم في كل دولة من الدول الست الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولذلك يصنف اقتصاد كل دولة منها بأنه اقتصاد ريعي معتمد بشكل شبه مطلق على ريع صادرات النفط والغاز وليس اقتصاد إنتاجي متنوع يشكل قطاع النفط والغاز أحد موارده.

ويحسن بي هنا أن أحاول توضيح مفهوم الربيع الاقتصادي: بأنه ذلك المبلغ من سعر السلعة أو الخدمة الذي يفيض عن تكلفة إنتاجها الحدية متضمنة عائد المنظم، والذي في العادة لا يحتاجه بالضرورة منتج سلعة ما للقيام بإنتاجها والاستمرار فيه. فما زاد من سعر بيع سلعة ما عن تكلفة إنتاجها متضمنة عائد المنظم، يعتبر ريعا اقتصاديا للسلعة أو الخدمة (ميزة)، نشاء بسبب وجود ميزات نسبية أو نوعية ما أو شح المنتج من تلك السلعة او الخدمة في وقت من الأوقات عن مستوى الطلب عليه.

ولذلك فإن وجود ريع يحققه منتجي سلعة ما، يحفز بالضرورة من تتوفر له شروط وظروف إنتاجها على القيام بذلك ودخول سوق أنتاج تلك السلعة. وخير شاهد على ذلك هو النشاط المحموم في العالم لتخفيض تكاليف إنتاج النفط والغاز منذ عام 1975 خاصة، تمهيدا لإنتاجهما من مناطق ومصادر وحقول جديدة، وهو أيضا خير مثال على جذب الربيع في سعر سلعة ما، لمنتجين جدد وقيام جهود مكثفة لتحقيق تقدم علمي وتطور تكنولوجي يسمح بتخفيض تكاليف إنتاج تلك السلعة الربعية تمهيدا لولوج منتجين جدد سوق إنتاج السلعة او الخدمة التي يتمتع منتجها بربيع اقتصادي.

ومن هنا فالربيع الاقتصادي بطبيعته غير دائم ولا مستقر والأرجح أن يتأكل طال الزمن أو قصر بسبب منافسة منتجين جدد للمنتجين التقليديين للسلعة أو الخدمة. ولذلك ينصح من يتمتع بربيع سلعة أو خدمة ما أن يتجنب الاعتماد على الربيع في تمويل النفقات الجارية والتحويلية والانفاق على الاستهلاك بشكل عام، بل عليه التفكير في الاستفادة من الربيع في تعزيز قدراته الإنتاجية وبناء رأسماله المادي والبشري، إلى جانب ضبط نظام الحوافز والروادع الاقتصادية فيه بما يجنب البلد وأهله الاعتماد على الربيع والادمان عليه. فالربيع زائل عندما تنتهي الظروف التي سمحت به ومن يعتمد عليه في رفع مستوى الاستهلاك أو يبده في العطايا والهبات ويطلق العنان للزوات، حرى به أن يندم ويعض اصبعه من الأسف، وعليه أن يشرع فورا في القيام بإصلاح جذري يصلح ما أفسده من مراعات لحرمة النعم التي حبا الله بها وطنه وليس هدرها، أن كان يتحلى بروح المسؤولية.

وإذا كان ربيع سلعة أو خدمة ما أن وجد، هو الفرق بين تكلفة إنتاجها متضمنة عائد المنظم وبين السعر الذي تحققه تلك السلعة في السوق. فإن ربيع صادرات النفط في دول المنطقة برزت أهميته وأخذ مكانته بالنسبة للدول المصدرة للنفط منذ عام 1950 عندما تم تطبيق اتفاقية مناصفة الأرباح بين حكومات الدول المصدرة للنفط والشركات صاحبة امتياز النفط فيها. وفيما بعد حققت صادرات النفط ريعا أكبر للحكومات وللشركات صاحبة الامتياز أيضا منذ قفزت أسعار النفط عندما حددت الأوبك الأسعار منفردة

لأول مرة منذ نشأتها ورفعتها عدة أضعاف في أواخر عام 1973 وبداية 1974، عما كانت عليه حتى عام 1970.

ويمكن للباحثين الشباب أصحاب الهمة الراغبين في تحديد حجم ريع النفط، لكل أو بعض من حصل عليه مباشرة ولاي فترة وأي مستفيد إن شاءوا.

أما أنا فسوف أهتم هنا فقط بتقدير متوسط ريع صادرات نפט الدول الأعضاء في مجلس التعاون ورصد احتمالات تدني نسبة ريع برميل صادرات النفط في المستقبل، بادنا بعام 2019 كسنة أساس. ومن ثم يمكن من حينها رصد تآكل ريع صادرات النفط الفعلي والمتوقع بالنسبة للدول المصدرة للنفط، خاصة أقطار مجلس التعاون موضوع دراستنا هذه. وذلك في ضوء قرب وصول "الطلب على النفط إلى ذروته" وتوقع تراجع أسعاره تدريجيا وبالتالي تآكل ريع صادرات النفط نتيجة استمرار تصاعد احتياطات النفط والغاز وتراكمها ودخول منتجين جدد ذوي تكلفة منخفضة لإنتاج النفط والغاز يسعون للحصول على حصة في سوق مشتري النفط شديد المنافسة. الامر الذي سوف يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي تآكل ريع النفط تدريجا من المستوى المنخفض نسبيا الذي وصل اليه ريع النفط في عام 2019.

وقد بدأت جائحة كورونا غير مشكورة، تضغط مؤقتا على ريع النفط في عامنا هذا 2020 قبل أوانه المتوقع، حتى انخفاض تقدير ريع صادرات النفط بالنسبة لأقطار مجلس التعاون من 58 دولار للبرميل في عام 2019 كما سوف أوضح أدناه، إلى حوالي 38 دولار للبرميل في منتصف عام 2020. وهذا أدى إلى انكشاف الدول الريعية بامتياز والتي بدأت جهدا الحثيث لتسييل ارصدة وسحبها من صناديقها السيادية، إضافة لقيامها بالاقتراض من الخارج والداخل، لسد عجز ميزانياتها العامة لهذا العام والمنتظر في الاعوام القادمة أن أمكن، حتى يثوب متخذي القرارات العامة إلى رشدهم.

وفي ضوء تقدير متوسط تكلفة انتاج النفط في أقطار مجلس التعاون في عام 2019 بحوالي 5 دولارات للبرميل المنتج، حيث قدر متوسط تكلفة انتاج النفط في عام 2014 في الكويت ب 4 دولارات، وفي المملكة العربية و عمان 5 دولارات وفي الامارات العربية 6 دولارات وقطر 7 دولارات وفي البحرين 8 دولارات لبرميل النفط المنتج في كل منها.

وللعلم فإن تكاليف إنتاج النفط في كل من العراق وإيران في عام 2014 كانت 5 دولارات للبرميل أيضا كما كانت تكلفة عدد من كبار مصدري النفط في العالم كما يلي: فنزولا 12 دولار والنرويج 13 دولار وكل من نيجيريا والولايات المتحدة 14 دولار والبرازيل 31 دولار وفي بريطانيا كانت تكلفة الإنتاج 39 دولار للبرميل في عام 2014 (7). أما روسيا وهي أشرس المنافسين وأقدرهم على المنافسة، بفضل ضخامة احتياطياتها من النفط والغاز وانخفاض تكلفة إنتاجها في سوق تصدير النفط حيث تصدر حوالي 20% من صادراته في العالم، فقد قدرت تقارير صحفية مطلعة في روسيا الاتحادية تكاليفها بما يتراوح بين 3-8 دولار للبرميل في عام 2017 (8).

وإذا علمنا أيضا بأن متوسط سعر تصدير خام دبي في عام 2019 وهو أهم سعر مرجعي في المنطقة، كان 63,43 دولار للبرميل (9) فإن ربيع صادرات النفط في أقطار مجلس التعاون في عام 2019 يمكن تقديره بحوالي 58 دولار للبرميل وفقا لما يلي: (63 دولار متوسط سعر صادرات المنطقة عام 2019 ناقص 5 دولار للبرميل متوسط تكلفة الإنتاج = متوسط ربيع صادرات النفط (58 دولار للبرميل) في أقطار مجلس التعاون في عام 2019.

وفي ضوء مستوى ربيع النفط في الوقت الراهن لمختلف الدول المصدرة للنفط وتقدير تكلفة الإنتاج في اهم الدول المصدرة يمكننا رصد ظاهرة تآكل الربيع في المستقبل وبالتالي توقع تأثير ذلك على استمرار بعض منتجه في تصديره عندما يتدنى سعر بيع صادرات برميل النفط إلى أقل من تكلفة إنتاجه الحدية تدريجيا في أي قطر مصدر له. وذلك بعد أن يدرك "النفط ذروة الطلب عليه" ... هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى كما سبقت الإشارة، بسبب اكتشاف احتياطيات كبيرة من النفط والغاز في العالم ذات تكاليف إنتاج منافسة لتكاليف إنتاج المصدرين للنفط والغاز حينها، بفضل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي في صناعة النفط والغاز المتسارع في العالم. هذا بالإضافة إلى انتشار اعتقادا منطقيا في الوقت الحاضر بأن بيع برميل النفط بسعر عام 2020 المتدني (حوالي 40 دولار) أفضل من بقاءه في جوف الأرض.

وفي تقديري المتواضع الذي قد يكون خطأ يحتمل الصواب في منتصف عام 2020، أن صادرات كل من روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص من النفط والغاز بالإضافة لكونهما من أقطاب النظام العالمي وأصحاب القوة والنفوذ في الوقت الحاضر فيه، سوف يكونان أشرس المنافسين للدول العربية المصدرة للنفط وسائر المصدرين وسوف يستمرون يطورون ما لديهم من مصادر وحقول معروفة ويزيدون اكتشافاتهم من النفط والغاز ليبيعوها قبل أن يصل العالم للاحتمالات بقاء حوالي نصف الاحتياطيات المعروفة في الوقت الحاضر من النفط والغاز في باطن الأرض في

مكافئته، بحكم تدني سعر صادراتهما تدريجاً في المستقبل إلى أقل من تكلفة إنتاج كل منهما عن التكاليف الحدية لإنتاجه، مثلما أصبح الحال مع الفحم الحجري في الماضي.

وجدير بالتأكيد في هذا الصدد أن ما يضاف إلى احتياطات النفط والغاز سنوياً في أنحاء العالم قد أصبح أعظم مما ينتج منهما خلال الفترة الزمنية نفسها. فعلى سبيل المثال ارتفع حجم احتياطات النفط المؤكدة مليون برميل (10): مقارنة بـ 676.7 ألف مليون في العالم في نهاية عام 2019 إلى 1733,9 ألف برميل فقط في نهاية عام 1982، هذا بالرغم من كمية النفط التي استهلكت في العالم في الفترة من 1982 - 2019 حوالي أربعين عام.

وكذلك تسارعت وفقاً لنفس المصدر معدلات نمو الاحتياطات المؤكدة وتزايد تراكمها من الغاز الطبيعي في العالم وبلغت 7019.0 ترليون قدم مكعب في نهاية عام 2019 مقارنة بـ 5501.5 ترليون قدم مكعب فقط في نهاية عام 1982 (11). وهذا أيضاً بالرغم من انتعاش تجارة صادرات الغاز الطبيعي بالأنابيب أو تصديره بعد تسويله ببواخر نقل الغاز المسال عبر القارات خلال تلك الفترة المقدرة بحوالي أربعين عام.

ولعل صدمة ارتفاع أسعار النفط في نهاية 1973 وبداية 1974 بالنسبة للدول المستهلكة وشركات النفط الكبرى، كانت من بين حوافز سياسات تطوير مصادر الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة في العالم وتقليل الاعتماد على واردات النفط بشكل عام، وخاصة من الدول الأعضاء في الأوبك وفقاً لاستراتيجية وكالة الطاقة الدولية التي تطرقت إليها في ورقتي بنفس العنوان في كتيبنا هذا (أنظر الايضاح 1 أيضاً). وهي الاستراتيجية المنطقية التي فأجاء وجودها الدول المصدرة للنفط عندما انهارت أسعار النفط من حوالي 30 دولار في مطلع عام 1980 إلى حوالي 10 دولار للبرميل فقط في عام 1985/1986.

والسؤال المستقبلي المطروح على الدول المعتمدة على ريع صادرات النفط والغاز، يتجسد في كيف ستواجه هذه الدول الريعية ظاهرة تآكل ريع صادرات النفط المنتظر؟ هذا علماً بأن ريع صادرات النفط هو المصدر الوحيد لحجمها الاقتصادي المتضخم وما يترتب عليه من بروز وحظوة. وذلك في ضوء الاتجاه المتوقع لتآكل ريع النفط، بسبب اقتراب العالم من "ذروة الطلب على النفط" ومن ثم تراجع الطلب عليه في العالم، في وقت فشلت الدول العربية والدول الأعضاء في الأوبك بشكل عام في بناء قاعدة إنتاجية بديلة للاعتماد على ريع صادرات النفط أيام وفرته، وتنمية قدرتها على تخفيض صادراتها من النفط والغاز تدريجياً، عبر ما مر من وقت تصديرهما في كل منها.

وجدير بالذكر أن تأثير تآكل ريع النفط تدريجيا ومخاطره لن تكون متماثلة بالنسبة لكل الدول المصدرة للنفط. فبعض الدول المصدرة لم تعتمد على ريع النفط والغاز لتمويل الميزانية العامة فيها أو استيراد ما تحتاجه من الخارج، مثل النرويج التي احتاطت لذلك منذ أن بدأ تصدير النفط منها. وذلك بوضع حصة الدولة من عائدات النفط والغاز في صندوق استثمار خاص تودع فيه كل عائدات النرويج من صادرات النفط والغاز وتضاف إليه أرباح استثماراته. وقد بلغ رصيد هذا الصندوق الذي يطلق عليه اسم

Norway Government Pension fund Global

حوالي 1,2 ترليون دولار في منتصف (عام 2020) (12) مقارنة ب 2,3 ترليون دولار (13) فقط مجموع ارصدة الصناديق السيادية لأقطار مجلس التعاون الست مجتمعة في الوقت الحاضر، والتي صدرت وتصدر من النفط والغاز حوالي عشرة اضعاف ما تصدره النرويج لفترة زمنية اطول. كما درجت النرويج على استثمار موارد ذلك الصندوق خارجها في استثمارات مستقبلية مجدية اقتصاديا وتكنولوجيا ومجدية أيضا من منظور تنموي، وذلك حرصا على سلامة اقتصادها ومواصلة تطوره دون دعم مؤقت من ريع صادرات النفط، ووقاية لاقتصادها مما يسمى المرض الهولندي. ولذلك أتوقع أن تكون النرويج من أقل الدول المصدرة للنفط والغاز تأثرا بتآكل ريع النفط، وسوف تواصل تطورها العلمي والتكنولوجي أسوة بالدول المتقدمة كما تواصل نموها الاقتصادي وتنميتها المستدامة. وسوف تستمر في تصدير النفط والغاز طالما كانت أسعار تصديرهما تغطي تكاليف انتاجهما مثل سائر السلع. وتأتي بعد النرويج من حيث قلة تأثرها نسبيا بتآكل ريع النفط والغاز نتيجة عدم الاعتماد عليهما، الدول المتقدمة اقتصاديا وتكنولوجيا التي تشكل صادرات النفط والغاز وعائداتها منهما نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي أو من دخل ميزان المدفوعات أو إيرادات المالية العامة. ومن بين هذه الدول الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا ومن يماثلها. وكذلك بعض الاقتصادات المتقدمة والناشئة ذات النظام الاجتماعي والاقتصادي الرشيد الشفاف وذات الموارد الطبيعية المتنوعة وقوة العمل الوطنية ذات الإنتاجية العالية. فتأثير تراجع عائدات صادرات النفط والغاز في هذه الدول المتقدمة نسبيا سوف يكون تأثيرا قطاعيا ويمكن للقطاعات الأخرى في اقتصاد كل منها أن تواجه الاثار وتحمل الاعباء الناشئة عن تراجع نشاط صناعة النفط والغاز بسبب تراجع ريعها أن وجد، من صادرات النفط والغاز. كما ينتظر أن تستمر هذه الدول في تصدير النفط والغاز طالما كانت أسعاره تغطي تكاليف انتاجه مثل سائر السلع الأخرى.

أما روسيا الاتحادية حتى الان فهي بين بين: تعتمد على النفط والغاز في ناتجها المحلي الإجمالي والميزان التجاري وماليتها العامة. هذا وأن كان كبر اقتصادها وتنوع مواردها وتطور بعض صناعاتها

الأخرى وكفاءات مواردها البشرية، قد تمكنها من الاقتراب من مجموعة الدول المتقدمة أكثر من استمرار اعتمادها على ريع النفط مثل الدول الأعضاء في الأوبك. هذا أن أعطت القيادة السياسية فيها اعتبارا كافيا لتقليل اعتماد ميزانها التجاري وموازنتها العامة والنتاج المحلي الإجمالي فيها على صادرات النفط.

وتبقى بعد ذلك إشكالية الدول الريعية التي استمرت بل أدمنت الاعتماد المطلق على ريع النفط والغاز ولم يدرك متخذي القرار فيها بل عامة مواطنيها أيضا مع الأسف، خطورة الاعتماد على موارد ناضبة يهدد التقدم العلمي والتطور التكنولوجي تآكل ريعها ولم تبني في الحقيقة قاعدة إنتاجية بديلة للاعتماد على ريع النفط والغاز، وكأن ذلك الريع خوة مستحقة لها أو هبة إلهية حظيت بها لن تبلغ نهايتها الطبيعية عندما ينضب النفط والغاز أو يسبق نضوبهما التقدم العلمي والتطور التكنولوجي فيخفض ريعهما، والذي بدأت اتجاهاته بالنسبة للسعر الحقيقي للنفط منذ بداية عقد ثمانينيات القرن العشرين.

فصفة الدول الريعية بامتياز كما سبقت الإشارة، تتجلى في حالة الدول الأعضاء في مجلس التعاون المعتمدة على ريع النفط بشكل شبه مطلق ومعتمدة على قوة العمل الوافدة المتضخمة وعلى الاستيراد الكثيف لاحتياجاتها الأساسية والكمالية من الخارج، وليس لدى حكوماتها بديل لريع النفط، سوى ما يسمى صناديقها السيادية الضئيلة والتي تعرضت للنضوب وربما التسرب، خلال كل أزمة شهدتها سوق النفط وأدت إلى تراجع صادراته أو تراجع أسعاره. وتلك الصناديق لن تصمد إلا لبضع سنوات، يواكبها اقتراض خطر من الخارج والداخل يتراكم في وقت يصعب تسديده، وانما قد تنزلق دول الخليج العربية إلى مصيدة سد الدين بالدين حتى تعجز عن السداد لا قدر الله. وتلي أقطار مجلس التعاون من حيث الاعتماد على ريع النفط بقية الدول الأعضاء في الأوبك، العربية منها على وجه الخصوص فهي دول معتمدة على تدفق ريع النفط ولكنها ربما تكون أفضل من حيث مواردها البشرية واعتمادها على قوة عمل مواطنة مستقرة أن هي أدركت خطورة الوضع وبدأت عملية إصلاح جذري شامل يركز على حسن استقلال مواردها الطبيعية الأخرى وإفراح المجال لشعبها بتحقيق شروط مشاركتهم السياسية الفعالة في جميع المجالات.

من هنا فان الدول المعتمدة على تدفق ريع النفط، ينتظر ان تواجه هذه المرة اتجاها مستمرا لتآكل ريع النفط بالنسبة لدول ريعية بامتياز معتمدة حتى النخاع على تدفق ريع صادرات النفط والغاز بالقدر الذي يؤمن على الأقل خط الميزانية العامة، كما درجت تلك الدول تطالب العالم عندما كان العالم يعتمد على صادراتها من النفط والغاز. وهنا تبرز خطورة تآكل الريع في دول ريعية معتمدة عليه، في وقت لم يتم

تطوير قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد الخطر على ريع النفط في الوقت المناسب، فتلك الدول التي اعتادت أن تحل مشكلاتها وإشكالياتها وتغطي قصورها بمزيد من حقن الريع الجاري أو المخزون في صناديقها السيادية أو الاقتراض من السوق الدولية بضمان تدفق ريع النفط في المستقبل القريب، والذي لن تستطيع هذه المرة أن تحل مشكلاتها وإشكالياتها وقصورها كما اعتادت، لأن ريع صادرات النفط غير مضمون ولن يكون مقبولا من قبل الدائنين حسني النية، كضمانة بعد أن بدأ يتآكل بشكل منتظم. وبذلك ينتظر أن تعجز الدولة الربعية عن حل إشكالية تآكل ريع صادرات النفط أبدأ من عام 2020 الذي ينتظر أن يتدنى فيه ريع صادرات النفط عن مستواه في عام 2019. وتتحول الإشكالية القابلة للمقاربة في الماضي إلى معضلة كأداء يصعب حلها ضمن الفكر والسياسات والقيادات والأساليب المعتادة التي تغفل ضرورات التغيير والإصلاح الجذري العاجل ولا تقر ضرورة مشاركة مواطنيها في عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة، وذلك عندما تعجز عن تنفيذ العقد الاجتماعي الذي اخترعه وفرضته على الناس تحت طائلة الاقصاء. وهذا هو التحدي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي سوف يواجه شعوب المنطقة ومحتكري حق تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، وخاصة الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية

خاتمة: أما حان وقت الخروج الامن؟

بينت هذه المقدمة أنه من المنتظر أن يصل "النفط إلى ذروة الطلب عليه" في غضون عقدين من الزمن. وقد يتم الوصول إلى "ذروة الطلب على النفط" خلال عقد واحد يمر سريعا في انتظار تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره ومن ثم تآكل ريع النفط والغاز الذي تعتمد على تدفقه الدول النفطية الربعية ومجتمعاتها. وسوف تتوقف قوة الصدمة بالنسبة للدول المعتمدة على ريع النفط ومجتمعاتها أيضا، على ما تم الاستعداد به من عناصر مواجهة لأفول عصر النفط، وما بني من امكانيات ومقومات قاعدة إنتاجية-بشرية ومادية- بديلة للاعتماد على ريع النفط خلال عصر النفط نفسه. هذا إضافة إلى ما سوف يتم من إصلاح جذري عاجل لمواجهة انحسار عصر النفط، دون تأخير.

وجدير بالذكر أن الدول العربية المصدرة للنفط هي دول ريعية وليست دول إنتاجية يركز اقتصادها على قطاعات إنتاجية متنوعة ومتكاملة، تتمتع بارتفاع إنتاجية الفرد فيها وذات نظم إنتاجية. فأقطار مجلس التعاون على وجه الخصوص هي دول ريعية بامتياز تعتمد على تدفق مستوى عال من ريع النفط سنويا في تمويل إيرادات الميزانيات العامة والميزانيات الملحقة بها. كما يعتمد أيضا على ريع صادرات النفط فيها، الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي وعدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

الهامة، وفوق ذلك صيبت الدولة الغنية؟ المتطلع بعضها إلى مكانة عالمية اعتمادا على تدفق ريع النفط، إكسير حياة الدولة النفطية العربية وسر مظهر قوتها الانية.

هذا فضلا عن اعتماد كافة المواطنين والمقيمين وكافة النشاطات في القطاع العام والخاص بشكل مباشر وغير مباشر، على دعم ريع النفط. وإلى جانب ذلك توجد مصروفات عسكرية وامنية ودبلوماسية متضخمة، فضلا عن عطايا وهبات ومخصصات تفضيلية من المال العام وغيرها من أوجه الانفاق، قبل دخول إيرادات النفط إلى الميزانيات العامة، وبعد قيده فيها إيرادات عامه يتسرب بعضها إلى أوجه صرف غير عامة. ولعل نظرة على الثروات الشخصية والعائلية التي راكمها البعض في دول المنطقة ليس لها مصدر رئيسي غير ريع النفط وامتلاك النفوذ العام الجاذب للمال، كما يسمى أبن خلدون هذا النوع من النفوذ العام في دول زمانه.

من هنا نقول حان وقت الخروج من حالة الاعتماد الاتكالية على ريع النفط وتقليل الاعتماد عليه تدريجيا في الدول الريعية عامة، وعلى وجه الخصوص في دول الخليج العربية المعتمدة حتى وقتنا الحاضر على تدفق ريع النفط بمعدلات عالية، من غير المنتظر استمرار تدفقها عندما يصل "النفط إلى ذروة الطلب عليه" وتشتد المنافسة بين منتجيه القدام والجدد في سباق بيع ما يتاح بيعه من النفط في ضوء انتشار مقولة رائجة: بأن بيع النفط والغاز أفضل من تركه في باطن الأرض في الوقت الحاضر.

ومن مؤشرات توقع اقتراب "ذروة الطلب على النفط" وأقول عصر النفط والظواهر الدالة عليه، تزايد احتياطات النفط والغاز في العالم وتراكمها منذ عدة عقود بقدر أكبر كثيرا مما ينتج منها سنويا، كما سبقت الإشارة. وكذلك تنوع مصادر تصدير النفط والغاز ومناطق انتاجها الجديدة في أنحاء العالم بشكل غير مسبوق، إضافة إلى انخفاض التكاليف الحدية لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط والغاز من حقول جديدة بفضل التقدم العلمي والتطور التكنولوجي.

هذا في وقت بدأ يتراجع فيه نصيب النفط في ميزان الطاقة العالمية منذ أن ارتفعت أسعار النفط في منتصف سبعينات القرن العشرين، واخذت مصادر الطاقة المتجددة كما بينت هذه المقدمة بالنمو واحتلت بعض أسواق النفط التقليدية وأزاحت النفط في عدد من أسواقه الأخرى وما زالت تخرجه منها سوفا بعد الأخرى. وهذا أمر طبيعي منتظر بالنسبة لكل سلعة أو خدمة يتمتع معظم منتجها بريع اقتصادي يغري منتجين طموحين جدد بإنتاج السلعة التي تتمتع بريع اقتصادي أو إنتاج بدائل لها.

من هنا تتبثق ضرورة إطلاق الدول المعتمدة على ريع النفط والغاز، النداء الأخير للشروع في هبوط أمن من عليا النفط، اليوم قبل الغد، معلنة خروجها بشكل مخطط ومنتظم وعادل من مصيدة الاعتماد

على تصدير النفط والغاز. والبدء في بناء نواة قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد على ريع النفط، بعد ترشيد أوجه وأنفاق العام والخاص فيها في ضوء الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لكل منها، قبل أن يصل "النفط إلى ذروة الطلب عليه". وذلك أنه من غير المتوقع أن تستطيع الدول المعتمدة على ريع النفط والغاز استدامة القدر الكافي منه لمواجهة أوجه الأنفاق المتضخمة والتي يذهب جزء كبير منها في أوجه أنفاق غير مجدية اقتصاديا ووطنيا، يمكن الاستغناء عن بعضها أو تخفيضها.

وجدير بالذكر أنه لم يعد مطلب الهبوط الامن أو يطرح اليوم بصيغة "هل من سبيل إلى هبوط أمن؟"، كما طرحه الزميل والصديق عيسى بن شاهين الغانم في ختام لقاءات الاثنين في الدوحة في شهر ابريل/نيسان 2013 (14) عندما كان في الوقت متسع وفي الريع بقية. أما اليوم فقد أصبح الهبوط الامن من عليا النفط ضرورة، تحتم إطلاق الدول المعتمدة على ريع تصدير النفط والغاز، النداء الأخير من أجل هبوط امن قبل فوات الأوان. وذلك من اجل التعامل مع متغيرات الطاقة وقرب بلوغ "النفط ذروة الطلب عليه" في المستقبل المنظور.

وعلى الدول المعتمدة على ريع صادرات النفط والغاز أن تشرع فورا في تخفيف السرعة وتخفيض الارتفاع تدريجيا، والتخلص من الاحمال الثقيلة التي أغراها الاعتماد على النفط بتحملها دون موجب يشير إلى جدواها الوطنية وقدرة الدولة النفطية المستقبلية على استدامتها. وعلى من يتصدون أو يحتكرون بشكل أدق دون بقية المواطنين، عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة في دول الخليج العربية وسائر الدول المعتمدة على ريع النفط، الاستعداد الواجب لهبوط أمن مستفيدين مما تبقى من عصر النفط وفضلات نعمه مثل ارصدة ما يسمى الصناديق السيادية وجزء رئيسي من قيمة صادرات النفط المستقبلية، بقدر الامكان. والشروع فورا وبدون تأخير في إصلاح أوجه الخلل المزمنة كما سبق توضيحها، والشروع في بناء قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد الخطر على ريع النفط مستفيدين من البنية التحتية التي تم تطويرها وانتشار التعليم بين المواطنين وتطلعهم للقيام بدور في رفعة وطنهم. وذلك يتطلب بالضرورة ان تخفف الدول الريعية أعباءها التي أغواها النفط على أزام نفسها ومجتمعها بأجياله المتعاقبة على نذر مقدرات البلد والناس ومستقبل الأجيال القادمة للقيام بها دون واجب ملح أو قدرة مستدامة لديها.

ويحسن بنا أيضا أن نعي مدى الحاجة اليوم إلى إعادة النظر في نمط توزيع المنافع غير العادل حتى الان وتصحيحه وفق ميزان العدل والانصاف، والتوجه إلى فرض الحرمان الازم على قسوته بشكل منصف لتحقيق الهبوط الأمن، شريطة أن يكون عبئ الحرمان الضروري، عادلا ومنصفا يحقق

المصلحة العامة للجميع دون محاباة أو تمييز، في ظل وجود شبكة أمان اجتماعي تحمي الفئات الضعيفة في المجتمع. أخذين في الاعتبار "أن فرض الحرمان مهمة سياسية تتطلب تدبيراً أكثر مما تحتاج مسألة توزيع المنافع"، كما تم التأكيد في خاتمة كتاب "تنمية للضياع... أم ضياع لفرص التنمية" في عام 1995 (15).

وفي ضوء ما نعهده من تدني كفاءات البيروقراطية النفطية في أقطار مجلس التعاون- كما سمي الصديق والزميل في منتدى التنمية الدكتور أسامة عبد الرحمن، الإدارة العامة في المنطقة – (16) وسوء توزيع منافع النفط ضمن الجيل الواحد وبين الاجيال المتعاقبة. وما لاحظناه من تقصير الدول ومجتمعاتها أيضا في إدراك الطبيعة المؤقتة للثروة النفطية باعتبارها رأسمال وطني يجب عدم تبديد عائداته وهدر إمكاناته، وانما تحويل الجزء الأعظم من عائدات النفط أن لم يكن كلها -كما فعلت النرويج- إلى أصول عامة مستثمرة بشكل اقتصادي كفي وسليم ينتفع من عائداتها الجيل الراهن والاجيال المتعاقبة ويتم توظيفها في جهود بناء قاعدة اقتصادية بديلة للاعتماد على تدفق ريع صادرات النفط.

وفي ضوء حال وتجربة الحكومات العربية غير المرضية في الدول النفطية في مجال تحقيق العدالة والكفاءة في مسألة توزيع المنافع، تلك المهمة السهلة، يحق لنا أن نتساءل حول ما هي فرص الحكومات العربية في النجاح هذه المرة في تحقيق العدالة والكفاءة في فرض الحرمان الذي يتطلبه أفول عصر النفط وتآكل ريع صادراته، وهي المهمة السياسية الأصعب التي تتطلب تدبيراً حكيم منصف ومشاركة فاعلة في عملية اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة.

تلك هي القضية المجتمعية العامة والهامة في كل دولة معتمدة على تدفق ريع النفط خاصة والتي يجب أن تكون مجالاً عاماً غير محتكر لإعمال الفكر من قبل كل مختص ومسؤول بل قبل ذلك من كل مواطن غير على المستقبل وتحري العدل والانصاف وسبل التقدم للدولة والمجتمع وسلامتهما. هذا إضافة لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي لمعالجة أثر التغيرات التي سوف تفرضها ضرورات الخروج الامن من مصيدة ريع النفط وضرورات البدء في بناء قاعدة اقتصادية إنتاجية متنوعة نسبياً بديلة للاعتماد على ريع صادرات النفط والغاز، الذي سوف يتآكل تدريجياً بكل تأكيد طال الزمان أو قصر، عندما يصل "النفط إلى ذروة الطلب عليه" أن لم يكن قبل ذلك.

وفي الختام لا يفوتني أن أقول إن المواطن ايضا في هذه الدول الريعية مطالب بالهبوط الامن من عليا مستوى نمط استهلاك التفاخر والحفاظ على موارده الخاصة والموارد العامة أيضا من أجل استثمارها بدل تبديدها. وسوف يكون لي عودة إلى هذا الجانب الهام من جهود إصلاح سلوكياتنا الخاصة إلى جانب التصرفات العامة.

إيضاحات وملاحظات

- 1- استراتيجية وكالة الطاقة الدولية: قراءة عامة في أسباب الأوضاع النفطية الراهنة وعوامل استمرارها، مجلة: المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27 سبتمبر/أيلول 1989. ص:115-126.
انظر أيضا: الورقة رقم 1-3 في هذا الكتيب.
- 2- محمد عبيد غباش، الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة، مجتمع أقل من عاجز. في علي خليفه الكواري (محرر) نحو إصلاح جذري في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دار قرطاس للنشر، الكويت 2004 ص 19.
- 3- ماجد عبد الله المنيف، بين استدامة النفط وديمومة الاعتماد عليه، مساهمة في اصدار كتاب الخليج بين الثابت والمتحول، 2020
- 4- IMF, The Future of Oil and Fiscal Sustainability in the GCC Region, No.20/01, 2020.
- 5- مستقبل النفط والاستدامة المالية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، اعداد صندوق النقد الدولي، ترجمة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد, 2020، ص37.
- 6- BP Statistical Review of World Energy, June 2020, pp.21.
- 7- <https://knoema.com/rqaebad/cost-of-producing-a-barrel-of-crude-oil-by-country>

- 8- <https://arabic.rt.com/business/902271-%D9%83%D9%84%D9%81%D8%A9-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A8%D8%B1%D9%85%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7/>
- 9- <https://www.statista.com/statistics/266660/price-development-of-dubai-fateh-oil/>
- 10- BP Statistical Review of World Energy, June 2003, pp.4. & June 2020, pp.14.
- 11- BP Statistical Review of World Energy, June 2020, pp.32.
- 12- <https://www.nbim.no/en/>
- 13- <https://www.swfinstitute.org/news/73342/marmore-gulf-cooperation-council-gcc-sovereign-wealth-funds-dominate-in-asset-growth>
- 14- عيسى شاهين الغانم، هل من سبيل إلى هبوط أمن؟، لقاء الاثنين بتاريخ 2013/4/22: انظر: تنسيق وتحرير على خليفه الكواري، الشعب يريد الإصلاح في قطر أيضا، الطبعة الثانية، منتدى المعارف، بيروت 2014، ص199-216.
- 15- علي خليفه الكواري، تنمية للضياح! ام ضياح لفرص التنمية؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثاني ص264.
- 16- أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، سلسلة عالم المعرفة 57، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1982.